

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٦٩

الثلاثاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد ستيهلن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد أديجولا
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

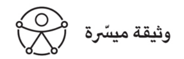
عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1518934 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٠٥|١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

اعدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير رومان أويارثون مارشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وأعطي الكلمة الآن للسفير أويارثون مارشيسي.

السيد أويارثون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفقا للفقرة ١٨ من ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٢٢ حزيران/يونيه، التي عقدت اللجنة خلالها جلسة غير رسمية في ١ حزيران/يونيه، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة إضافية مستخدمة في ذلك إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لغرض أداء عملها.

ومع مراعاة تطور الأحداث ذات الصلة بخطة العمل المشتركة، تؤكد اللجنة مجددا دعمها لجميع الأطراف في جهودها الرامية إلى عقد مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى اتفاق على نطاق واسع.

وأود أن أكرر القول بأن التدابير التي فرضها مجلس الأمن بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و ١٩٢٩ (٢٠١٠) تظل سارية تماما في حين تستمر المفاوضات بين الخمسة الدائمين+١ وجمهورية إيران الإسلامية، وأن الدول الأعضاء ستظل ملزمة بتنفيذ تلك القرارات. وما تزال اللجنة تقدم الدعم الكامل لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة، وهي على استعداد لتوفيرالتوجيه إلى للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم إبلاغ اللجنة بأية أحداث جديدة. وفيما يتعلق بالأحداث السابقة التي حقق فيها فريق الخبراء، أود أن أشير إلى أن اللجنة قد كانت على اتصال مع جمهورية إيران الإسلامية في عدة مناسبات بغرض نقل ملاحظاتها. غير أن جمهورية إيران الإسلامية لم ترد بعد، وما تزال اللجنة تحث حكومة البلد على القيام بذلك.

وتواصل اللجنة تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ويشمل ذلك تحليل ما إذا كانت مقترحات المساعدة التقنية إلى جمهورية إيران الإسلامية – وهي تغطي مجموعة واسعة من المجالات: بدءا بكفاءة استخدام الطاقة، وحماية طبقة الأوزون، فضلا عن المقترحات المتعلقة بأشكال أخرى من التعاون – في انتهاك لنظام الجزاءات. وترحب اللجنة بتعاون كهذا في المسائل المتعلقة بالتنفيذ والامتثال، وتشجع الأطراف على مواصلة طلب التوجيه من اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير المجلس.

ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تلقت اللجنة إخطارا من إحدى الدول الأعضاء عن أنه من المتوقع تسليم معدات لاستخدامها في مفاعل الماء الخفيف في محطة بوشهر للطاقة النووية. وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة، تحث اللجنة تلك الدول الأعضاء التي لم تقدم تقارير بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، إقرارا منها بأهمية الوفاء بتقارير التنفيذ الوطنية كي يتسنى تعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء، استمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية بشأن التقرير النهائي عن ولاية فريق الخبراء

(S/2015/401) في إطار مشاوراته غير الرسمية التي عقدت في ١ حزيران/يونيه، وأتيحت لها الفرصة لاستعراض ذلك التقرير مع الفريق على النحو المطلوب في الفقرة ٢ من القرار ٢١٥٩ (٢٠١٤). في ١ حزيران/يونيه، تلقى المجلس تقريرا يمكن الاضطلاع على نصه بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويتضمن التقرير ملاحظات قد تكون بمثابة دليل مفيد للدول الأعضاء عندما يحين الوقت لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتلاحظ اللجنة أن الفريق لم يصدر أي توصيات جديدة تضاف إلى تلك الواردة في التقارير الختامية السابقة. وستواصل اللجنة دراسة التقرير والنظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير متابعة إضافية في ضوء استنتاجاتها.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر أنه وبعد المقرر الصادر في ٩ حزيران/يونيه الذي اتخذه المجلس في القرار ٢٢٢٤ (٢٠١٥) بتمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، نفذ المكتب الإجراءات الإدارية المطلوبة فيما يتعلق بالترشيح لعضوية الفريق. وفيما يخص الأنشطة التي نفذها الفريق خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أود أن أشير إلى أنه قد شارك في سلسلة من الأنشطة الواردة في مرفق التقرير الحالي.

وأخيرا، في حين تؤكد اللجنة مجددا أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن اللجنة على استعداد لتيسير تنفيذ تلك التدابير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ورئيسها، فضلا عن فريق الخبراء، على عملهم المتواصل دعما لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

تأتي هذه الإحاطة الإعلامية في لحظة حاسمة بالنسبة لإيران. وستُختتم في الأيام المقبلة المفاوضات بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ بشأن التوصل لاتفاق شامل حول برنامج إيران النووي. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق قبل الموعد النهائي يوم الثلاثاء المقبل. واتفقت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران على المعايير الرئيسية للتوصل إلى اتفاق شامل في لوزان في ٢ نيسان/أبريل. وكان ذلك معلما رئيسيا وشكل الأساس لما يمكن أن يكون اتفاق جيد للغاية، اتفاق دائم ويمكن التحقق منه، ومن شأنه – إذا ما نفذ بالكامل – معالجة شواغلنا الخاصة بالانتشار.

ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي عمله في وقت قصير جدا. ولا يزال يتعين حل المسائل السياسية والتقنية الهامة قبل أن يكون لدينا اتفاق نهائي. ويجتمع حاليا دبلوماسيون وخبراء تقنيون من مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران في محاولة للانتهاء من صياغة اتفاق شامل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وبالتوازي مع تلك المفاوضات، فإن مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران ينفذون التزاماتهم بموجب خطة العمل المشتركة. وأشكر زملائي أعضاء هذه المجموعة على دعمهم في هذه الجهود.

ولكن كما يذكرنا هذا التقرير، ففي حين أن المفاوضات مستمرة، يبقى الجزء الأكبر من الجزاءات قائما ويجب أن تنفذ بالكامل. ويشمل ذلك جميع جزاءات الأمم المتحدة وجميع الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وينبغي أن يكون

رفع الجزاءات بمثابة حافز لإيران كي تنهي المفاوضات بشأن التوصل لاتفاق شامل.

وفيما يخص عمل اللجنة، أعرب عن امتناني للدور الحاسم الذي تضطلع به في دعم إنفاذ تدابير جزاءات المجلس ذات الصلة المفروضة على إيران. كما نرحب بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء وبقرار المجلس بتمديد ولاية الفريق حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦.

وندعم ما تقدمه اللجنة من توجيه ودعم مستمرين إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ولكننا نشعر بخيبة أمل إزاء استمرار إيران في عدم الرد على الطلبات المقدمة من اللجنة بشأن الحصول على معلومات عن مختلف الحوادث المثيرة للقلق. ونحث إيران مرة أخرى على التعاون البناء مع اللجنة بشأن هذه الطلبات.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل تفاوضي سلمي ودائم للمسألة النووية الإيرانية. ويمثل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مع إيران بحيث تكون دائمة ويمكن التحقق منها وتعالج شواغلنا فيما يخص الانتشار هو أفضل سبيل لمنع إيران من تطوير قدرة في مجال الأسلحة النووية.

ويصب التوصل لاتفاق شامل مع إيران في مصلحتنا جميعا. ومن شأنه أن يطمئن المجتمع الدولي أن برنامج إيران النووي سيكون مخصصا حصرا للأغراض السلمية في وقت مشحون بعدم الاستقرار في المنطقة. ويعني ذلك بالنسبة لإيران أن تصل في نهاية المطاف إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة عليها نتيجة البرنامج النووي الإيراني. وسيؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على اقتصاد إيران، ومن شأنه أن يحسن الحياة اليومية للإيرانيين العاديين بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، فإنه يمثل فرصة حقيقية لإعادة العلاقات مع المجتمع الدولي.

وإن لم تغتنم إيران هذه الفرصة، فستظل في عزلة لسنوات أخرى، على حساب شعبها واقتصادها ومكانتها في المنطقة. ونأمل ألا يكون الوضع هكذا.

ومن أجل المساعدة على كفالة مستقبل أفضل لإيران، سنواصل بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق شامل. ونتطلع إلى قيام إيران بالأمر ذاته.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثون على إحاطته الإعلامية.

قد نكون على مشارف لحظة حاسمة من نظر مجلس الأمن في المسألة النووية الإيرانية. فقد تصرف مجلس الأمن لما يقرب من تسع سنوات استجابة للشواغل بشأن طبيعة برنامج إيران النووي. وبتطبيق جزاءات أقوى تدريجيا، فقد دعم المجلس الدبلوماسية النووية الدولية وساعد في اقترابنا من التوصل إلى حل لهذه المسألة الصعبة من خلال المفاوضات.

ونحن إذ نجتمع اليوم، هناك مفاوضون من إيران والبلدان الخمسة + ١ يجتمعون في فيينا لوضع صيغة نهائية لاتفاق نووي شامل، وهو عمل صعب ونجاحه غير مضمون. وفي الربيع الماضي، حققنا تقدما كبيرا في لوزان، بسويسرا، من خلال الاتفاق على المعايير الخاصة بالتوصل لاتفاق نووي، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا نزال بحاجة إلى بلورة تفاصيل هامة وتسوية بعض المسائل الصعبة التي لا تزال محل خلاف. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، يجب على مجلس الأمن أن يستمر في دعم قراراته السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ولا تزال الجزاءات التي فرضها المجلس سارية. ويجب أن تواصل الدول الأعضاء تنفيذها بالكامل، على النحو المطلوب بموجب قرارات المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) – بدعم من فريق الخبراء – ينبغي أن

تواصل بذل الجهود لتحسين إنفاذ الجزاءات وتقديم مشورة مفيدة للدول الأعضاء بشأن المسائل التي تنطوي على تنفيذ الجزاءات. وإذا كانت الدول الأعضاء قادرة على تشاطر الأدلة على حدوث انتهاكات للجزاءات مع اللجنة أو الفريق، فإننا نشجعها على القيام بذلك في أي وقت، حتى أثناء هذه الفترة من المفاوضات.

وقد ساورنا القلق أن نقرأ في التقرير الأخير للفريق عن استمرار حدوث انتهاكات لجزاءات الأمم المتحدة، من قبيل تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية وعمليات الشراء النووي غير المشروعة. فاتجار إيران بالأسلحة، بما في ذلك إرسال شحنات إلى بعض الجهات شديدة التطرف وغير المسؤولة في المنطقة، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام. وبالإضافة إلى انتهاك قرارات مجلس الأمن، فإن عمليات التهريب من هذا النوع تدعم الإرهاب، وتدعم عنف الأسد في سوريا، وتزيد من زعزعة الاستقرار في اليمن. وستواصل الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، المساعدة على اكتشاف هذه الشحنات واعتراضها ومصادرتها.

وكما أعلنا في لوزان، إذا تم التوصل إلى اتفاق سيُطلب من مجلس الأمن إصدار قرار جديد لإقرار الاتفاق. وسينهي هذا القرار أيضا أحكام قرارات الجزاءات السابقة بعد التحقق من أن إيران قد اتخذت خطوات معينة في المسألة النووية. ومن شأنه أيضا أن يضع قيودا مستمرة. وإذا اعتمد هذا القرار، فستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة لضمان أن الدول الأعضاء تفهم التزاماتها المحددة في الفترة التي تلي اعتماده. أما إن لم يتم التوصل إلى اتفاق، فغني عن القول إن عمل اللجنة والفريق سوف يصبح أكثر أهمية.

ومع ذلك، فإننا نتطلع في الوقت الراهن بأمل إلى فيينا. وأرى أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس حين أتمنى لمفاوضينا كل التوفيق في مساعيهم.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي سفير إسبانيا على إحاطته الإعلامية، وأقدر الجهود التي بذلها السفير وفريقه لتعزيز أعمال اللجنة.

دأبت الصين على إيلاء أهمية إلى عمل اللجنة وتضطلع بدور نشط فيه، وتأمل أن تواصل اللجنة تنفيذ ولايتها بطريقة متوازنة وعملية. وترى الصين أن جميع الأطراف ملزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على إيران بطريقة تتسم بالجدية والدقة والشمول. ومع ذلك، فإن الجزاءات نفسها ليست هي الغرض من قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تعمل جميع أنشطة اللجنة ومجلس الأمن خدمة للجهود الرامية إلى التوصل لحل للمسألة النووية الإيرانية عن طريق التفاوض.

وقد أحاطت الصين علما بالتقرير النهائي الذي قدمه فريق الخبراء، وتأمل أن يواصل الفريق الاضطلاع بأنشطته وفقا لولاية القرار وبصورة موضوعية وعادلة. وينبغي للجنة أن تتصدى على النحو الواجب لكل حالة على أساس وقائع واضحة وأدلة تم التحقق منها وإجراء مشاورات واسعة النطاق.

وفي اجتماع وزراء الخارجية في لوزان في نيسان/أبريل، اتفقت الأطراف الستة وإيران على العناصر الأساسية لاتفاق شامل بشأن المسألة النووية الإيرانية. وقد مثل ذلك انفراجة كبرى في المفاوضات ويشكل أساسا متينا للتوصل إلى اتفاق شامل. وفي المرحلة التالية، حيث يقترب الموعد النهائي بسرعة، فقد أبدت جميع الأطراف إرادة سياسية قوية للتوصل إلى اتفاق شامل في وقت مبكر من خلال مفاوضات صعبة بشأن نص الاتفاق.

وتأمل الصين أن تحترم جميع الأطراف نتائج مفاوضات لوزان، وأن تولي الاهتمام لجميع الشواغل المشروعة لكل الأطراف وأن تستجيب لها بصورة معقولة، وأن تتفادى اتخاذ أي إجراءات ترمي إلى التدخل في شؤون بعضها بعضا، وأن

تكون حاسمة في اتخاذ قرار سياسي في الوقت المناسب حتى يمكن التوصل إلى اتفاق شامل وفقا للجدول الزمني.

وسيمثل التوصل إلى اتفاق شامل في وقت مبكر بشأن المسألة النووية الإيرانية إسهاما في النظام الدولي لعدم الانتشار، كما أنه سيسهم في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وبوصف الصين طرفا رئيسيا في المفاوضات، فإنها ما فتئت تضطلع بدور بناء في دفع المفاوضات إلى الأمام باتخاذ موقف موضوعي وعادل. وستواصل الصين الاضطلاع بدور نشط في المفاوضات والعمل دون كلل من أجل التوصل إلى حل شامل مناسب وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أويارثون مارتشيسي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على عرضه للتقرير الفصلي للجنة الذي يغطي الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأود أن أهنئه على قيادته. بخصوص الملف النووي الإيراني، ترحب تشاد بمواصلة المفاوضات بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا في إطار خطة العمل المشتركة. وفي ذلك الصدد، يمثل الاتفاق الإطاري بشأن خطة العمل المشتركة لبرنامج إيران النووي، الموقع في لوزان، بسويسرا في ٢ نيسان/أبريل الماضي، خطوة كبيرة إلى الأمام لأن الإطار يجعل من الممكن تصور مستقبل مفعم بالأمل لجميع أصحاب المصلحة. ونأمل في أن تمكن المفاوضات الجارية في فيينا من تسوية التفاصيل التقنية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي قبل حلول الموعد النهائي في ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من التسوية السلمية للمسألة النووية الإيرانية، نشجع جميع الأطراف على التصرف بصورة بناءة قدر الإمكان للتوصل إلى خاتمة ناجحة للمفاوضات. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تشير إلى استخدام فيروس حاسوبي للتجسس على الفنادق التي تعقد فيها المفاوضات، وندعو السلطات المختصة في البلدان المعنية إلى أن تبذل قصارى جهدها لتسليط الضوء على تلك الأنشطة السيئة النوايا وكفالة الظروف الملائمة لمواصلة المفاوضات.

ونؤكد مجددا أن لجمهورية إيران الإسلامية الحق في تطوير صناعة الطاقة النووية المدنية بشكل كامل، وأنه في حال التوصل إلى اتفاق نهائي، ينبغي رفع جميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على إيران.

وفيما يتعلق بتقرير لجنة القرار ١٧٣٧، نرحب بأنه لم يُبلغ عن وقوع أي حوادث خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ونشجع أعضاء اللجنة على مواصلة مناقشتهم للتقرير، وندعو اللجنة إلى مواصلة تيسير تنفيذ الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

في الختام، نأمل أن تفضي المفاوضات الجارية إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات للمسألة النووية الإيرانية والرفع الفوري والكامل لجميع الجزاءات. ويسرنا أن نرى تطورات إيجابية في تلك المفاوضات. فهي توضح بجلاء أن الدبلوماسية تبدو أكثر نجاحا من المواجهات والتهديدات.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الدائم لإسبانيا على تقريره عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة التي يرأسها مؤخرا. ويشكر الاتحاد الروسي الوفد الإسباني على قيادته الماهرة لتلك الهيئة الفرعية لمجلس الأمن في هذه المرحلة الحرجة للغاية. ونأمل في استمرار التعاون البناء والجدي في إطار اللجنة حرصا على سرعة حل الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ونواصل البحث عن نهج توفيقية بشأن المسائل المعلقة المتبقية في إطار مفاوضات مجموعة الوسطاء الدوليين الستة مع

الممثلين الإيرانيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أنه من الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق نهائي. ويتمثل العامل الأساسي للاستكمال الناجح للمفاوضات بشأن وضع اتفاق نهائي للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي في التنفيذ المحدد والدقيق للاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الستة وإيران في بداية نيسان/أبريل في لوزان.

وما من شك في أن التوصل إلى اتفاق وتنفيذ الترتيبات المتوقعة سيقترن مع إجراء مراجعة متعمقة لنظام الجزاءات الحالي. وتجري حاليا مناقشة معايير ملموسة في إطار مجموعة الستة زائد إيران في فيينا. وسنواصل القيام بكل ما هو متوقع منا لحل المسائل المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني نهائيا، ورفع الجزاءات التي فُرضت على طهران، وفقا لقرار صادر عن مجلس الأمن.

السيد ستيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر سفير إسبانيا على إحاطته الإعلامية بشأن الأنشطة الفصلية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي فرض الجزاءات فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

مر ما يقرب من ٢٠ شهرا على اعتماد خطة العمل المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد اشتركنا مع شركائنا في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في مناقشات مكثفة مع إيران.

وكان الاتفاق المؤقت في نيسان/أبريل من هذا العام في لوزان خطوة هامة نحو استعادة ثقة المجتمع الدولي في الأغراض السلمية حصرا للبرنامج النووي الإيراني. ولكن المفاوضات تدخل الآن مرحلة حاسمة الأهمية، لأنه يُفترض من حيث المبدأ التوصل إلى اتفاق قبل نهاية الشهر، ومما لا يمكن إنكاره أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

من البداية، تبنت فرنسا موقفا متسقا وثابتا: لإيران الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تتمكن من الحصول على الأسلحة النووية. وكانت جميع طلباتنا خلال المفاوضات منبثقة عن هذا الموقف. والهدف من المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق قوي. ويشمل ذلك تقييد قدرة إيران في مجال البحوث والتطوير على المدى الطويل وإنشاء نظام صارم للتحقق، يشمل، عند الاقتضاء، المواقع العسكرية، كما سبق وأن أشار إليه المدير العام للوكالة الدولية الطاقة الذرية. وينطوي ذلك أيضا على إمكانية العودة التلقائية للجزاءات في حالة انتهاك إيران لالتزاماتها.

ذلك هو موقف فرنسا، وهو موقف بسيط يتسق مع رفضنا للانتشار النووي ورغبتنا في المحافظة على أمن المنطقة. ولذلك، فإننا عازمون مع شركائنا في مجموعة البلدان الستة على التوصل إلى اتفاق جيد قبل نهاية الشهر، أي اتفاق قوي ويمكن التحقق منه ومن شأنه أن يكفل أن تكون أغراض البرنامج النووي الإيراني سلمية حصرا. ولكن يجب على إيران أن تتخذ خطوات شجاعة نحو الأمام.

كما يشمل ذلك الاتفاق التعاون المتجدد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم إحراز تقدم ملموس على ذلك الصعيد منذ عام ٢٠١٤. وآخر تقرير للمدير العام للوكالة عن تنفيذ ضمانات إيران يفيد بأن إيران لم تقترح أي تدابير عملية جديدة. وتمثل تسوية جميع المسائل المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي عنصرا رئيسيا من أجل إعادة الثقة، وبالتالي، التوصل إلى الاتفاق الطويل الأجل الذي نصبو إليه جميعا.

أودُّ أن أذكر هنا بأنَّ قرارات المجلس بشأن إيران تبقى نافذة بشكل كامل، بانتظار حل شامل لأزمة الانتشار، كما ذُكِر بوضوح في خطة العمل المشتركة.

لذا، فقد ساورنا القلق لدى قراءتنا في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2015/401، المُرفق) أنَّ إيران قامت بعدة محاولات لتجاوز الجزاءات، ولا سيما حظر توريد الأسلحة الذي يُثقِل كاهل البلد. وهذه المحاولات مناقضة لقرارات المجلس، وتشكل عاملاً لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وهذا يوضح أنَّ اليقظة تبقى ضرورية، وأنَّ خفض حذرنا إزاء إجراءات إيران سيكون عملاً غير مسؤول.

إننا نشكر فريق الخبراء على عمله الدؤوب ونرحب بالتقرير، الذي يشكِّل مصدر معلومات قيِّماً في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذ القرارات.

السيد حمود (الأردن): أودُّ بداية أن أشكر الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية القيِّمة وعلى جهوده القيادية في إدارة أعمال اللجنة. كما أود أن أشكر فريق الخبراء على جهودهم في إعداد التقارير ذات الصلة.

في ظل الظروف والتغيُّرات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، ينتظر المجتمع الدولي بشكل عام، ودول الشرق الأوسط بشكل خاص، رؤية شكل ومضمون الاتفاق النهائي بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً خلال الفترة القادمة، في حال تمَّ الاتفاق على التفاصيل الفنية الأخيرة نهاية هذا الشهر.

ويأمل الأردن أن يساهم هذا الاتفاق بقدر كبير في تعزيز الثقة وإزالة المخاوف حول البرنامج النووي الإيراني، وأن يسهم في إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وفي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في المنطقة بشكل عام. كما نؤكد على ضرورة انسجام الاتفاق بشكله النهائي مع جميع المعايير الدولية ذات الصلة، وبخاصة تلك المتعلقة بأمن وسلامة المنشآت النووية، من خلال الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية عليها، ومعالجة جميع المشاكل والتداعيات البيئية التي يمكن أن تنتج عنها.

ومن المهمّ أيضاً أن يشمل الاتفاق آلياتٍ للتعامل مع أية خروقات أو انتهاكات له في المستقبل. ومن جانب آخر، أرى أنه يجب البدء بالنظر، بشكل أكثر جدّية، إلى الجزء المتعلق بالحظر المفروض على بيع أو نقل الأسلحة من قِبَل إيران، وبخاصة بعد ما ورد من معلومات في تقرير فريق الخبراء الأخير حول الخروقات العديدة في هذا الإطار، والتي أصبحت تمثِّل تحدياً يجب التعامل معه بعناية.

ونؤكد من جديد على ضرورة استمرار اللجنة في القيام بالمهامّ المُناطة بها على أكمل وجه، ومواصلة إجراء التحقيقات اللازمة حول الخروقات التي تمَّ ارتكابها، بالإضافة إلى استمرار الانخراط بشكل إيجابي مع الحكومة الإيرانية، لتوضيح المسائل العالقة في الخروقات التي ارتُكِبت في الماضي. وعلى صعيد متصل، نشجِّع الدول التي لم تقم بتقديم تقاريرها، حول الخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تفعل ذلك، وتتعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء، لأنّ عمل اللجنة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقيام تلك الدول بتقديم تقاريرها.

وختاماً، إننا نُثمِّن دور اللجنة في مساعدة الدول والمؤسسات الدولية في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من خلال دراسة طلبات الدول المتعلقة بتزويد إيران بالمساعدات التقنية في العديد من المجالات، الأمر الذي نشجِّعه لتمكين الدول والمؤسسات من تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل فعَّال.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية. إنَّ نيوزيلندا تُحيِّي أعمال الرئيس واللجنة وأعمال فريق خبرائها في مواصلة الإشراف على نظام الجزاءات المعقَّد هذا.

إنَّ الإحاطة الإعلامية اليوم يخيِّم عليها نوعاً ما جوٌّ من التوقع بشأن مفاوضات مجموعة الخمسة زائداً واحداً مع إيران، سعياً إلى اتفاق شامل حول برنامج إيران النووي. وتنوِّه نيوزيلندا بجهود الأطراف في المفاوضات. ونحن نؤكد دعمنا للعملية، ونأمل أن تُختتم المفاوضات بما ينسجم مع القصد الأصلي.

ونحن نقدِّر أنَّ المفاوضات دقيقة بالنسبة للأطراف الرئيسية المشاركة، لكننا نثق بأنَّ هذه الحساسيات لن تقف في طريق نتيجة شاملة. وأيًّا كانت الظروف اليوم، فإنَّ الجزاءات تبقى نافذة. إنها تفرض واجبات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبذلك تبقى أعمال هذه اللجنة قائمة.

وإذ نرحب باحتمال التوصل إلى اتفاق، فإنَّ اللجنة حتى ذلك الوقت يجب أن تواصل رصد وتحسين إنفاذ الجزاءات القائمة مثلما يجب على فريق الخبراء مواصلة التحقيق في الانتهاكات وتوضيح الالتزامات للدول الأعضاء.

أخيراً، نشجع جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات للحفاظ على الالتزام والإرادة السياسية اللازمَين لحلٍّ إيجابي، سلمي ودائم.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على عرض التقرير الفصلي بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونشكر أيضاً فريق الخبراء ومنسِّقه على تقديم تقريره النهائي (S/2015/401، المرفق) إلى اللجنة في ١ حزيران/يونيه.

وكما ذُكِر أعلاه، علَّقت شيلي دائماً أهمية كبرى على أعمال لجنة عدم الانتشار، التي يبقى نظام جزاءاتها نافذاً بشكل كامل.

وأسوة بالمتكلمين الآخرين، نواصل متابعة المفاوضات الجارية بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران. وقد عزَّزت شيلي جواً إيجابياً مؤاتياً للمفاوضات في كلا مجلس الأمن ولجنة القرار ١٧٣٧.

وعند هذا المنعطف التاريخي، ندعو الأطراف إلى إبداء المرونة والمسؤولية على المستوى الدولي. فالاتفاق النهائي من شأنه أن يفيد نظام عدم الانتشار ويطمئن المجتمع الدولي إلى الدور السلمي حصرياً للبرنامج النووي الإيراني.

وإننا نحثّ إيران على مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحيط شيلي علماً بآخر تقرير حول تنفيذ اتفاق الضمانات المتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبنود ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. ونحن نقدِّر دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد التدابير الطوعية المشار إليها في خطة العمل المشتركة والتحقق منها.

ختاما، ترى شيلي أنَّ المفاوضات الجارية توجِّه رسالة مشجعة حول قيمة الدبلوماسية في حلِّ النزاعات. ويحدونا الأمل بأن تتوصل سريعاً مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران إلى اتفاق شامل وقابل للتحقق.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الغنية بالمعلومات حول أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي عرض تقريرها (S/2015/401، المُرفق) السفير السيد رومان أويارثون مارتشيسي، بصفته رئيس اللجنة. وإننا نهنئه على قيادته المتميزة لتلك الهيئة الفرعية.

إنَّ فنزويلا ترحب بالتقدُّم الكبير المحرَز على صعيد خطة العمل المشتركة، والمفاوضات الجارية بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران، والتزام جميع الأطراف بمواصلة جولة المفاوضات لتحقيق اتفاق واسع.

إنَّ إمكانية تحقيق هذا الاتفاق الهامّ الهادف إلى التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة النووية الإيرانية في الأمد الطويل هي اليوم خيار ملموس. وهي تُثبِت مجدداً أنه حين يوجد التزام سياسي بالتوصل إلى حلول تفاوضية، وبالمشاركة في الحوار وتحقيق السلام، فإنَّ هذا هو المسار الأمثل للتغلُّب على العنف والخطاب العسكري، ولا سيما في منطقة مصابة بضرر بليغ من النزاعات والمتطرفين.

وأكثر المهام أهمية في المرحلة المقبلة هي الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي والتركيز على تسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات والثقة المتبادلة. فذلك سيبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بما يفضي في نهاية المطاف إلى التعليق النهائي لنظام الجزاءات المفروض على إيران، الذي أحدث آثارا اقتصادية واجتماعية سلبية على الشعب الإيراني.

ويسرنا أن الحوار والتعاون تواصلا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ما ورد في تقرير الوكالة الصادر في أيار/مايو ٢٠١٥. ونسلم بأهمية الدور البناء الذي تضطلع به الوكالة في تسوية المسائل المتصلة ببرنامج إيران النووي. ونأمل أن يستمر تعزيز ذلك التعاون، وأن تتم تسوية المسائل الجارية، وكذلك التدابير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل المشتركة. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الأطراف المعنية الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل طرف وبحسن نية.

وتؤكد فنزويلا مجددا على الحق السيادي لجمهورية إيران الإسلامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك نجدد التأكيد على أنه لا بد من الاحترام الكامل للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على حق جميع أطراف المعاهدة غير القابل للتصرف في مواصلة أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون أي تمييز. وتولي فنزويلا أهمية كبيرة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعرب عن التزامنا الكامل بتعزيز النظام الدولي المنطبق على تلك المسائل من خلال الامتثال للالتزامات الناشئة من الصكوك القانونية الملزمة ذات الصلة. وترى فنزويلا أن عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٥٥، يشكل تدبيرا إيجابيا للغاية سيؤدي إلى المزيد من تعزيز السلام والاستقرار.

ولم يتمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥ من اعتماد وثيقة ختامية بسبب الفشل في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل ٢٠ عاما. ونعتقد أن على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن جهوده الرامية إلى تشجيع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول، وفقا للمبادئ التوجيهية التي حددتها هيئة نزع السلاح في تقريرها لعام ١٩٩٩ (A/54/42). وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد جميع الأعضاء تركيز جهودها الدبلوماسية والسياسية على التوصل إلى اتفاق بدون المزيد من التأخير.

وبالنسبة لبلدي، تمثل أسلحة الدمار الشامل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ولذلك يشكل القضاء عليها أولوية للبشرية جمعاء.

وأخيرا، نناشد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في هذه المرحلة الهامة، أن تركز اهتمامها على التحديات الجديدة والأهداف الناشئة في إطار هذه الديناميكية الجديدة، تمشيا مع مبادئ الموضوعية والحياد

والتوازن. وفي المجال الواقع في نطاق اختصاصها، على اللجنة تسهيل المفاوضات الجارية. ونامل أن تحدث المبادرات الدبلوماسية المستمرة في المحافل الأخرى بشأن تنفيذ إيران للضمانات النووية تأثيرا إيجابيا على أعمال المجلس وأن تؤدي إلى الرفع الدائم للجزاءات المفروضة على ذلك البلد الشقيق.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على تقديمه أحدث تقرير للجنة لفترة التسعين يوما.

وتحيط نيجيريا علما على النحو الواجب بكونه لم تبلغ اللجنة عن وقوع أية حوادث جديدة في الفترة المشمولة بالتقرير. ويشيد وفد بلدي باللجنة على انخراطها المستمر، لا سيما في مجال تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة بفرض الجزاءات بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وفعلا، يتماشى ذلك الجانب لأعمال اللجنة مع الجهود الرامية إلى حماية سلامة القرارات التي يتخذها المجلس وضمان ألا تخرق الدول بدون قصد نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونؤكد مجددا على الأغراض المفيدة التي تخدمها الدول حينما تسعى للحصول على التوجيه المناسب من اللجنة بشأن تقديم اقتراحات من أجل التعاون الفني مع إيران في المسائل الواقعة في نطاق اختصاص أعمال اللجنة ومزاي ذلك النهج.

وفيما يتعلق بالطلبات التي قدمتها اللجنة في الماضي بشأن حادثتين حقق فيها فريق الخبراء، لا نزال نناشد إيران الرد عن هذين الطلبين إبداء للاحترام لقرارات اللجنة. ونشيد بجهود فريق الخبراء، الذي أسهم إسهاما كبيرا في أعمال اللجنة. وقد انعكس ذلك فعلا على نحو إيجابي في التقرير النهائي للفريق (S/2015/401).

وأخيرا، لا نزال نراقب ونشجع المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران وبين مجموعة ٥+١ وإيران التي تهدف إلى التوصل إلى حل شامل للمسائل النووية الإيرانية. ونرى أن من مصلحة الجميع أن يظلوا مركزين ومتحلين بروح بناءة وملتزمين بالمفاوضات.

السيد جيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير رومان أويارزون مارتشيسي على تقديمه التقرير وعلى أعماله الممتازة بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ويسرنا أنه لم يبلغ عن وقوع أية حوادث جديدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ويحدونا أمل صادق في إحراز نتائج إيجابية في المفاوضات الجارية مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق ببرنامجها النووي. وندرك الطابع الحساس لبعض المسائل التي يناقشها كلا الجانبين في عملية المفاوضات، ونأمل أن يتمكن المفاوضون من إيجاد سبل لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها إيران والشواغل التي أعربت عنها مجموعة ٣+٣ فيما يتعلق بسبل تحسين نظام التفتيش وكفالة معالجة إيران للمسائل المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة.

ووفقا للتقارير التي وردت في وسائط الاعلام مؤخرا، اختلف المسؤولون الإيرانيون والغربيون على التفاصيل الرئيسية للاتفاق النهائي في الأيام الأخيرة، وبرزت اختلافات جوهرية في قاعة المفاوضات. ونظرا لعدم حصولنا على أية معلومات فيما يتعلق بتلك الخلافات والنقاط المتنازع عليها، فإن كل ما وسعنا عمله هو التمسك بالأمل في التمكن من التغلب على تلك الخلافات والتوصل إلى اتفاق نهائي بحلول الموعد النهائي المحدد في ٢٠ حزيران/يونيه، لكي يتسنى الشروع في رفع الجزاءات الدولية، التي أثرت تأثيرا حادا على الشعب الإيراني.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير رومان أويارزون مارتشيسي ممثل إسبانيا على دعمه للمجلس بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وتراقب ليتوانيا عن كثب الجهود المكثفة التي تبذلها مجموعة ٣+٣ وإيران للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن خطة عمل مشتركة. ولا نزال على اقتناع بأن نظام الجزاءات الصارم والتزام الدول الأعضاء القوي بالتمسك بتنفيذ الجزاءات يواصل إحداث تأثير حاسم دعما للتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات. والآن بعد أن وصلت المفاوضات إلى مرحلتها النهائية، على إيران إبداء المرونة والرغبة في أن تقدم للمجتمع الدولي ضمانات يمكن التحقق منها بشأن الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي.

ويشكل تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا رئيسيا آخر لإعادة بناء ثقة المجتمع الدولي. ونرحب باستنتاج الوكالة أن إيران تقوم بتنفيذ التدابير المتفق عليها في خطة العمل المشتركة، ولكننا نناشد إيران زيادة التعاون في توفير إمكانية الحصول إلى كل المعلومات ذات الصلة والوصول إلى المواقع والمواد والموظفين.

ونشكر فريق الخبراء على التقرير النهائي (S/2015/401) ونشيد بالإصدار الرسمي للتقرير في ١ حزيران/يونيه. ويقدم التقرير نظرة عامة مفيدة لامتثال إيران لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحليلا للانتهاكات المبلغ عنها.

لا يزال يساورنا القلق من أن إيران، وبينما تمتثل لخطة العمل المشتركة، فإنها تواصل تجاهل الأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما تلك المتصلة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة. ومع استمرار المفاوضات لإبرام اتفاق نهائي في فيينا، تظل جميع الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على إيران سارية المفعول بشكل كامل، ويجب على جميع الدول الأعضاء تنفيذها، بما في ذلك من خلال إبلاغ اللجنة بحالات عدم الامتثال. وعلاوة على ذلك، يجب على إيران نفسها التعاون مع اللجنة، في جملة أمور، من خلال توفير المعلومات التي طلبها الفريق أثناء تحقيقاته.

أخيرا، أود أن أؤكد أملنا في أن تتوصل المباحثات الجارية بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، إلى حل شامل وقابل للتحقق، من شأنه تعزيز الثقة الدولية على المدى الطويل في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

أشارك الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية بشأن العمل الذي قامت به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويثني وفد بلدي على الرئيس لتوجيهه عمل اللجنة خلال فترة مهمة بوجه خاص، ومفاوضات مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني. وقدم الرئيس إحاطته الإعلامية السابقة أمام المجلس خلال شهر آذار/مارس (انظر S/PV.7412) عندما كانت مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران، قريبة من التوصل إلى تفاهم حول اتفاق إيجابي على البرنامج النووي الإيراني. إننا نجتمع اليوم مرة أخرى في فترة مشابهة، إن لم تكن أكثر أهمية. وفي غضون أيام، من المتوقع أن ينتهي الطرفان من وضع اللمسات الأخيرة على المرفقات التقنية، والتوصل إلى حل شامل لهذه القضية.

وترى ماليزيا بأن مفاوضات مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران، حول الاتفاق الإطاري، تشكل تطورا هاما في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرارين الإقليمي والدولي. ويشكل الالتزام والمرونة التي أبدتها جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق مبدئي، خطوات إيجابية في اتجاه عدم الانتشار والأمن النوويين، وخاصة في ضوء المفاوضات الطويلة والصعبة المستمرة منذ ما يقرب من ١٠ أعوام. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالتفاهم السياسي على المعايير، الذي توصل إليه الطرفان في لوزان خلال شهر نيسان/أبريل

٢٠١٥. ونأمل أن تواصل المحادثات تمهيد الطريق أمام جميع الأطراف للتوصل إلى حل شامل طويل الأمد.

ولا تزال ماليزيا متفائلة بتحقيق نتائج إيجابية في المحادثات، ونؤكد أيضا دعم اللجنة لجميع الأطراف في المفاوضات. ولكن، تظل التدابير الحالية، التي أنشئت بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سارية المفعول، ولا تزال اللجنة ملتزمة بتنفيذ مسؤولياتها. وفقا لذلك، ينبغي للجنة في هذه المرحلة، الاستمرار في وظيفتها المتمثلة في تقديم الإرشاد والمساعدة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن ذي الصلة، بناء على طلبها. ويعتقد وفد بلدي أن اللجنة ستواصل مناقشة قراراتها بطريقة حذرة ودقيقة، وفقا لولايتها.

أخيرا، وفيما يخص فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، تهنئ ماليزيا أعضاء الفريق على تجديد ولايته في وقت سابق من هذا الشهر. كما يشكر وفد بلدي الفريق على تقريره النهائي، الذي هو حاليا قيد نظر اللجنة. ونأمل أن يستكمل عضويته بالكامل، بالنظر إلى المهام الهامة التي تنتظره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.